دعا المواطنين والمقيمين لتحمل مسؤولية درء الأذى الناتج عنها

عبدالله الحمود : إعادة تدوير النفايات استثمار مهم لاقتصاد الدول

الشيخ عبالله الحمود ملحدثا

عواطف الغنيم

غادية الشريدة

- النفايات البلاستيكية المنزلية تتسبب بالعديد من المشكلات على صحة الأفراد
- القانون البيئي الجديد يولي قضية إدارة النفايات اهتماما كبيرا
- إعداد برامج تربوية وإعلامية متميزة لرفع مستوى الوعي البيئي لدى المجتمع
- الغنيم : نستخدم المخلفات الخرسانية المعاد تدويرها في تغليف أنابيب الصرف الصحي
- استخدام مواد الخرسانات في الكويت متسق مع المعايير العالمية

اكد رئيس مجلس الادارة المدير العام للهيئة العامة للبيئة الكويتية الشيخ عبدالله الحمود امس ان إدارة النفايات وإعادة تدويرها يعد استثمارا مربحا ورافدا مهما لاقتصاد الدول.

وقال الشيخ عبدالله الاحمد في تصريح للصحافيين على هامش افتتاح الملتقى الأول لإعادة التدوير من أجل بيئة مستدامة تحت شعار (المخلفات الخرسانية من عبء إلى منفعة اقتصادية وبيئية) الذي يستمر ثلاثة ايام ان ادارة النفايات وتدويرها قضية مهمة ظهرت مع النمو المتسارع والسلوكيات البيئية السلبية وتنتج عنها اضرار خطيرة.

واوضح ان النفايات البلاستيكية المنزلية هي أعلى معدلات النفايات في العالم ببلوغها نحو 6ر5 مليون طن من النفايات الصلبة سنويا مبينا انها تتسبب بالعديد من المشكلات على صحة الافراد والبيئتين البرية والبحرية نظرا لصعوبة تحللها.

ودعا الى إعادة التدوير من اجل التنمية المستدامة وحفظ حقوق الأجيال القادمة وتحمل المواطنين والمقيمين مسؤولية درء الأذى الناتج عن مخلفات النفايات بكل اشكالها ورسم صورة جماعية مضيئة من خلال المساهمة في حماية بيئة الكويت لضمان صحة الافراد.

وذكر الشيخ عبدالله ان القانون البيئي الجديد يولي قضية إدارة النفايات اهتماما كبيرا اذ خصص 19 مادة ابتداء من المادة 21 حتى 39 للتعامل معها لافتا إلى الحاجة لاعداد برامج تربوية وإعلامية متميزة لرفع مستوى الوعي البيئي لدى المجتمع حول جمع وتدوير النفايات بالأساليب العلمية الصحيحة.

ولفت الى ان حجم سوق التدوير يقدر بنحو 100 مليون دولار سنويا وان المرحلة المقبلة ستشهد تفعيلا للتعاون بين هيئة البيئة وبلدية الكويت والجهات المعنية الأخرى من خلال إقامة مشاريع معالجة النفايات الصلبة والمنزلية في البلاد وبناء الإدارة البيئية وسد الثغرات التشريعية بعد صدور القانون الجديد لحماية البيئة.

وافاد بانه تم تخصيص مساحة تقدر ب1000 متر مربع قبل عشرة اعوام لاعادة تدوير الخرسانات مشددا على ضرورة انشاء مصانع اخرى لاعادة تدوير البلاستيك والنفايات المنزلية والاجهزة الكهربائية وتضافر جهود جميع الجهات المعنية الحكومية والخاصة.

ولفت الى تخصيص كيلومترين مربعين لمصانع اعادة التدوير في منطقة السالمي داعيا الجهات الخاصة لتقديم طلباتها للهيئة العامة للصناعة مرفقة بدراسة جدوى للمصانع التي يتطلعون الى انشائها لمنحهم الاراضي المطلوبة.

وفيما يخص اطارات (رحية) قال ان الشركات تقوم بعمليات التقطيع وفرم الاطارات ونقلها بعد الانتهاء منها الى منطقة السالمي ثم الى مصانع اعادة التدوير متوقعا انتهاء ازمة هذه الاطارات العام المقبل وتسليم الارض للهيئة العامة للرعاية السكنية.

الحضور اثناء السلام الوطني

من ناحيتها قالت وكيل وزارة الاشغال العامة المهندسة عواطف الغنيم في تصريح مماثل ان وزارة الاشغال تستخدم المخلفات الخرسانية المعاد تدويرها في تغليف انابيب الصرف الصحي وشبكات الامطار فضلا عن استخدامها في طبقة تاسيس الطرق في البلاد.

وافادت الغنيم بان المخلفات الخرسانية تشكل نسبة 65 في المئة من مخلفات اي دولة في العالم مبينة ان استخدام مواد الخرسانات في الكويت متسق مع المعايير العالمية.

من جانبها قالت نائب المدير العام لشؤون المشاريع والبيئة في بلدية الكويت نادية الشريدة في تصريح مماثل ان الكويت تواجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بعمليات إدارة النفايات إثر النمو الاقتصادي والحضري والعمراني المتزايد.

واضافت الشريدة ان الدولة تتكبد اعباء مالية كبيرة للتخلص من تلك النفايات باساليب تقليدية ومضرة للبيئة حيث أظهرت بعض الدراسات تجاوز نصيب الفرد من إنتاج تلك النفايات المعدلات العالمية ودخول نفايات أخرى جديدة على التصنيفات الأساسية مؤكدة ضرورة إعطاء إدارة النفايات أهمية قصوى.

وشددت على ضرورة وضع خطة للبحث عن أنظمة صديقة للبيئة وأساليب فنية وتقنية واقتصادية حديثة لتطوير إدارة النفايات بالدولة بهدف الحفاظ على البيئة وتعظيم العائد الاقتصادي لها مبينة ان كثيرا من الدول نجحت في معالجة النفايات بطريقة بيئية واقتصادية فعالة.

وعن تفعيل مبدأ تشجيع مشاركة القطاع الخاص على تنفيذ مشاريع الدولة التنموية ذكرت ان البلدية طرحت مشروع معالجة النفايات الانشائية والاستفادة منها على شركات القطاع الخاص منذ التسعينات وخصصت موقعين بمساحة 50 الف متر مربع لمصنعين في منطقة جنوب الدائري السابع لشركتين مختصتين في هذا المجال.

وكشفت عن خطة لاغلاق المرادم حيث تم توقيع عقد لانشاء اول مصنع لتدوير جميع انواع المخلفات في 2017 والذي سيساهم في القضاء على اغلب النفايات وصولا إلى هدف الكويت في القضاء على المرادم واغلاقها بالكامل

تتمات

فزعة كويتية

وطالب قيادة الحكومة الكويتية بوقف المنح والعطايا التي تقدم للآخرين، وقصر توجيهها على دعم اللاجئين، داعيا إلى تدخل سياسي مباشر من دول الخليج العربي، كما دعا إلى طرد، لدور الدولتين في قتل اهلنا في حلب وسوريا.

في السياق نفسه أبدى النائب ناصر الدوسري تأييده لطرد السفيرين الروسي والإيراني، لان روسيا وإيران يذبحان السوريين، واستغرب عدم توجيه نقد لهما بينما يوجه البعض النقد الى السعودية لتدخلها في اليمن مساندة للشرعية.

وطالب الدوسري وزارة الاوقاف بحث خطباء المساجد والأئمة على مساندة الشعب السوري في خطبهم، وان يتم فتح باب التبرعات لنصرة حلب.

من جهته حث النائب مرزوق الخليفة الدول الخليجية، على القيام بتحرك دولي لنصرة حلب، مطالبا وزير الداخلية بتسهيل إجراءات إلحاق اسر السوريين بالكويت

، كما اعلن انه سيشارك غدا في وقفة امام السفارة الروسية، لاستنكار تدخل روسيا وقتلها للشعب السوري ونصرة لحلب

بدوره وصف النائب محمد هايف ما يحدث في سوريا وحلب، بانه ماساة كبيرة، وقال إن حكام المسلمين خاصة الخليج، معهم القدرة المالية والمادية، واذا لم تستطع تحريك الجيوش فلتحرك الاموال، متسائلا: هل وصل بنا العجز عدم الاستنكار وعدم دفع الأموال ومن يجمع تبرعات يتهمونه بالإرهاب؟!

اضاف هايف: نحن نقرع ناقوس الخطر على بقاء هذه الدول التي لا تحرك ساكنا امام المذابح في سوريا، متسائلا: هل يعقل أن الامة ليس فيها حياء فلا قمة طارئة لمنظمة التعاون الاسلامي، ولا اجتماع للجامعة العربية، ولا حتى استدعاء السفير الروسي والسفير الايراني، حتى لذر الرماد في العيون؟

واعتبر النائب علي الدقباسي أن ما يحدث في حلب يؤكد ان المجتمع الدولي موافق على ما يحدث، او عاجز عن فعل شيء، ولم يحدث في التاريخ توجيه نداءات استغاثة طوال عدة أشهر، عن تعرض مدنيين لصواريخ وكيماوي ولا احد يتحرك ولا نسمع الا عن لجان تعقد، والمؤسسات العربية والاسلامية الرسمية في غيبوبة للاسف.

وقال النائب محمد الدلال: يجب ان نقدم الغالي والرخيص لإنقاذ الشعب السوري وموقفنا هو انطلاقا من الدستور الكويتي الذي ينص على ان الكويت جزء من الامة العربية، مطالبا بتوحيد خطبة الجمعة المقبلة في المساجد بالكويت، ليكون موضوعها نصرة الشعب السوري واستنكار مذابح حلب.

من ناحيته رأى اسامة الشاهين أن ما يحدث في حلب جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الانسانية، وللاسف رئيس المحكمة الجنائية الدولية صمت صمت القبور امام جرائم بشار الأسد، بينما يتحرك ضد زعماء وحكام آخرين.

وقال الشاهين: نحذر من ان شمال الجزيرة العربية تهدده الميليشيات الطائفية وجنوب الجزيرة مهدد، والخطر يمكن يمتد لوسط الجزيرة واسال الله الا يكون مصيرنا مثل غرناطة.

ولفت النائب عبدالكريم الكندري إلى انهم تقدموا بطلب عقد جلسة خاصة لمناقشة ماساة حلب يوم الثلاثاء المقبل، بعد الحصول على تواقيع النواب عليها، وبانتظار تحديد موعد الجلسة والدعوة لها، متمنيا حضور الحكومة للجلسة.

وشدد النائب عبد الوهاب البابطين على ان ما يحدث في حلب اكبر من السياسة والدبلوماسية، فلا يمكن ان يهاجم زعيم عربي شعبه بهذا الإجرام، ونحن نعتبره سفاحا وليس زعيما مثلما يعتبره البعض.

وقال النائب د. وليد الطبطبائي: اليوم مجلس الامة عاد ليمارس دوره في نصرة قضايا الشعوب العربية والاسلامية، مضيفا: وصلتني اليوم رسالة من فتاة من داخل حلب الى شيوخ الامة والفصائل، تقول: انا احدى الفتيات التي سيتم اغتصابها بعد لحظات.

من جانبه، قال النائب جمعان الحريش: كل الثورات وصلت إلى محطتها الأخيرة إلا الثورة السورية التي تآمر عليها العالم اجمع، وأتمنى أن تكون اول برلمان يطالب بطرد السفير الروسي من البلاد، فالواجب الآن أن يقفت أئمة المساجد لحلب، وأن يُفتح باب التبرعات للشعب السوري.

من جهة أخرى عقد مجلس الأمن أمس جلسة طارئة لمناقشة التطورات المأساوية في حلب، أعلنت الأمم المتحدة أمس ان القوات الموالية للحكومة السورية تقتحم الدور في حلب الشرقية وتقتل سكانها، بمن فيهم النسوة والاطفال.

وأكد مكتب حقوق الانسان التابع للمنظمة الدولية أنه حصل على معلومات موثقة ومعتمدة، تفيد بان 82 مدنيا اعدموا بشكل فوري في 4 من احياء حلب الشرقية.

وقال ناطق باسم المكتب إنه يبدو «ان المشاعر الانسانية انهارت تماما في حلب».

أضاف روبرت كولفيل الناطق باسم مكتب حقوق الانسان إن بين الذين اعدموا 11 امرأة و13 طفلا.

وأوضح ان الذين نفذوا الاعدامات خليط من جنود الجيش السوري والميليشيات الموالية له، وقال إن الاعدامات نفذت في الساعات الـ 48 الاخيرة مؤكدا ان مكتبه تسلم قوائم باسماء القتلى.

وكان الأمين العام للامم المتحدة بان كي مون عبر في عن قلقه «ازاء التقارير التي تتحدث عن وقوع انتهاكات، بحق عدد كبير من المدنيين في حلب، مناشدا الاطراف كافة، وعلى وجه الخصوص الحكومة السورية والقوات المتحالفة معها، للعمل على حماية المدنيين.

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان المعارض إن 60 شخصا قتلوا بينهم مدنيون ومقاتلون، عندما اقتحم الجيش السوري عدة مناطق تسيطر عليها المعارضة شرق حلب يوم امس الأول الاثنين.

أضاف المرصد أنهم قتلوا عند استعادة القوات النظامية احياء الفردوس وبستان القصر والزبدية.

يذكر ان الجيش السوري حقق مكاسب جديدة امس، بعدما سيطر على حي الشيخ سعيد، مما ترك المعارضة محصورة في قطاع صغير بالمدينة.

وقال بان إيفلاند مستشار الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، إن سوريا وروسيا «ستخضعان للمساءلة» عن أي أعمال وحشية يرتكبها المسلحون المنتصرون في حلب.

وقال المتحدث ستيفان دوجاريك في بيان إن «الأمين العام قلق من تقارير عن ارتكاب فظائع ضد عدد كبير من المدنيين، من بينهم نساء واطفال في الساعات الأخيرة».

أضاف دوجاريك انه «في الوقت الذي لا يمكن التحقق بصورة مستقلة من هذه التقارير، فإن الأمين العام الأمين العام نقل قلقه البالغ للاطراف المعنية وقد كلف مبعوثه الخاص إلى سوريا بالمتابعة العاجلة مع الأطراف المعنية».

يذكر ان المعارضة المسلحة في حلب توشك على الانحدار بعد التقدم الذي حققته القوات الحكومية.

وقال مسؤول امريكي عليم بالجهود المبذولة لتامين ممرات آمنة للمدنيين المحاصرين في المدينة لبي بي سي إن «نحو 50 الف شخص ما زالوا تحت القصف» في حلب، بينما يرفض الجانب الروسي فكرة الالتزام بوقف مؤقت للقصف لتمكين المدنيين من الخروج من المدينة والسماح باخراج الاطفال الجرحى منها.

وكان الجيش السوري قد أعلن ان معركة السيطرة على حلب دخلت مرحلتها النهائية، بعد أن حققت قواته تقدما كبيرا في جنوب المدينة، وبات مسلحو المعارضة، الذين لم يعودوا موجودين إلا في جيب صغير فيها، على شفا الهزيمة النهائية.

وقال اللواء زيد الصالح، رئيس اللجنة الامنية في حلب، إنه لم يعد أمام مسلحي المعارضة سوى وقت قصير وعليهم «إما الاستسلام أو الموت».

ويعتقد ان عشرات الآلاف من المدنيين ما زالوا في الجيب الذي تسيطر عليه المعارضة في المدينة، حيث يشح الغذاء والماء.

وتقول روسيا التي تدعم الحكومة السورية، إن أكثر من 100 الف من المدنيين قد نزحوا من مناطق القتال وسلم 2200 من المسلحين انفسهم.

وتسيطر قوات الحكومة السورية الآن على أكثر من 90 في المئة من المناطق التي كان المسلحون يسيطرون عليها، بحسب ما يقوله المرصد السوري لحقوق الإنسان المعارض الذي يضيف أن القوات السورية على وشك استعادة المدينة باكملها.

وكانت حلب تعد اكبر مدينة سورية والمركز التجاري والصناعي في البلاد قبل بدء الانتفاضة الشعبية ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد في عام 2011.

وثيقة الإصلاح

دول الخليج بفرض ضريبة القيمة المضافة، وشدد على ان الكويت تتمتع بدستور يحميها، وان اقرار الاتفاقيات لا يعني الزام الكويت بها، الا بعد ان يصادق عليها مجلس الامة

وقال ان تصريح رئيس مجلس الوزراء بان دولة الرفاه انتهت، تصريح غير معترف فيه نهائيا، مشددا على انه اذا الحكومة لا تستطيع مراقبة الشركات فان مجلس الامة سيراقبها، مشيرا الى ان وقت المحاباه والمجلس الضعيف قد انتهى والآن جاء وقت المحاسبة من قبل المجلس الحالي.

واوضح العدساني انه سيقدم قانونا بخفض اسعار الكهرباء، فلا يعقل ان ترتفع الاسعار 1200 في المئة، مشيرا الى ان هذه الزيادات سيكون لديها اثر سلبي على المواطنين من اصحاب الدخول البسيطة

وذكر انه قال لكتلة 27: «لا اتفق معكم في كثير من الامور» مبينا انه لم يحضر سوى اجتماع واحد معهم.

من ناحيته اكد النائب عمر الطبطبائي ان الوثيقة الاقتصادية التي خرجت عن المجلس الماضي تحتاج الى اصلاح جذري، مبينا انه وقع على طلب عقد تحديد جزء من جلسة 10 يناير لمناقشة الوثيقة.

وحول ما إذا كان هو احد نواب المعارضة في مجلس الامة، رد الطبطبائي بقوله: «نسير وفق قناعتنا فيما يتعلق في القوانين التي سيتم اعادة النظر بها، وخاصة سحب الجناسي والبصمة الوراثية والوثيقة الاقتصادية والانتخابات».

بدوره اوضح النائب محمد الدلال ان الشعب الكويتي قال كلمته في الصناديق الانتخابية، والكلمة ايضا حددت الاولويات، وعلى راسها ما يتعلق بالوثيقة الاقتصادية، مشير إلى ان من الاولويات الرئيسية ايضا اعادة الجناسي التي سحبت بدون وجه حق، وهناك اجراءات ستتحرك فيها لاعادة الجناسي الى اهلها.

اضاف الدلال: ايضا مواجهة الفساد في مختلف وزارات ومؤسسات الدولة، وعلى راسها وزارة الصحة التي بات فسادها يزكم الانوف ولذلك لابد من دعم هيئة مكافحة الفساد، موضحا أن من الاولويات كذلك اعادة النظر في القوانين المقيدة للحرية ومنها قانون المسي والاعلام الالكتروني والبصمة الوراثية، وايضا قانون الانتخابات ونظام التصويت وعدد الدوائر ولابد ان يكون هناك ادارة للانتخابات

واشار الى ان معظم اعضاء مجلس الامة متفقون على تعديل قانون الانتخابات المتمثل بنظام الصوت الواحد

وعن موضوع انتخاب منصب نائب الرئيس قال ان اللجنة التشريعية والقانونية، ستعقد اجتماعها الاحد القادم لمناقشة هذا الامر، وسيتم استدعاء الطرفين وايضا خبراء دستوريين و، كذلك سيتم الرجوع الى سوابق برلمانية للاهتداء بها.

الفارس : ملف

وقال الوزير الفارس في تصريح للصحافيين عقب لقاءات تعريفية مع قياديي وزارة التربية، ان التعليم «قضية مجتمعية» تتطلب تضافر كل الجهود بين قياديي التربية والتعليم العالي، فضلا عن التعاون «المطلق» مع جميع العاملين في الحقل التربوي بالجهتين.

واوضح ان كل وزير جديد تكون امامه الكثير من الملفات والقضايا التي تتطلب منه ان يبدي رأيه حيالها، لافتا الى ان هذا الامر يحتاج الى المزيد من الدراسة ومواجهتها بالحكمة وبالاجتماعات الموسعة مع قياديي الوزارة.

واشار الى ضرورة الاستئناس برأي اهل الميدان في وزارتي التربية والتعليم العالي، حتى تكون الرؤية «واضحة وسليمة» قبل اتخاذ اي قرارات بشان الملفات والقضايا العالقة، ورحب بالاقتراحات التي من شانها تطوير العملية التربوية، مؤكدا احترامه لكل الاراء والاطلاع عليها والاستفادة منها مع ايمانه «المطلق» بالنقد البناء الذي يستحق النظر اليه دون تجاهل.

العزب : إقرار

السلطة القضائية محل التجاذبات السياسية.

واعرب الدكتور العزب، خلال هامش استقباله للمهنئين بمناسبة تعيينه بالمنصب الوزاري عن التقدير لرجال القضاء سواء في المحكمة الدستورية او في المجلس الاعلى للقضاء او في المحاكم موضحا انه سيذهب الى ما اراده المشرع التاسيسي وماطالب به الاباء المؤسسون باستقلال السلطة القضائية «استقلالا تاما».

وقال انه سيعمل على تمكين السلطة القضائية من اداء دورها وتحقيق الغايات التي حددها لها الدستور مؤكدا وقوفه على مسافة واحدة من الجميع لدعم السلطة القضائية.

ودعا الى معالجة جميع الاخطاء التي اثيرت والتحقق منها موضحا ان العمل التنفيذي هو عمل بشري خاضع للاهواء وانه «لن يسمح باي تطاول او تجاوز او افتراء على حقوق الاخرين».

وردا على سؤال حول الطعون الانتخابية على انتخابات مجلس الامة الاخيرة اكد الدكتور العزب ان حق الطعن على نتائج الانتخابات كفله الدستور مشيرا الى ان المحكمة الدستورية ستبسط رقابتها وان كل الادعاءات سيتم الاطلاع عليها و«حكم القضاء هو عنوان الحقيقة».

وقال انه سيتبع سياسة الباب المفتوح وان القانون سيطبق على الجميع و«لا مجال للتهاون في هذا الامر».

واعرب عن شكره لسمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح على تكليفه له بالمنصب الوزاري متمنيا ان يكون اهلا لهذه الامانة.

الصبيح : إستراتيجيات

خططها واستراتيجياتها لمتطلبات هذه الفئة وحاجاتها.

وقالت الصبيح في كلمة خلال احتفالية ادارة التاهيل المهني التابع للهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة بمناسبة «اليوم العربي للاشخاص ذوي الاعاقة»، إن الخطة الانمائية الخمسية لدولة الكويت لم تغفل الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة إذ تهدف الى تنمية وتعزيز رأس المال البشري من خلال البرامج المخصصة لخدمة ورعاية وتاهيل هذه الفئة.

واضافت ان هيئة (الاعاقة) ادرجت ضمن مشروعاتها التنموية عددا من المشاريع التي تحقق الاهداف المرجوة برعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وتطوير الخدمات المقدمة اليها.

وبينت الصبيح ان اهتمام دولة الكويت بذوي الاحتياجات الخاصة لا يقف عند حد اقامة الاحتفالات او المشاركة في الفعاليات إذ تسعى الدولة بقطاعيها العام والاهلي الى توفير احتياجات هذه الفئة من رعاية وتاهيل وتشغيل وتسليط الضوء على قضاياها وحقوقها في المساواة.

بدورها اكدت المدير العام للهيئة العامة لشؤون ذوي الاعاقة الدكتورة شفيقة العوضي، حرص الهيئة على تفعيل كل مواد القانون (8) لسنة 2010، فضلا عن تنظيم عملية التاهيل المهني والعمل وفق آلية منظمة لضمان توظيف ذوي الاحتياجات الخاصة.

واضافت العوضي ان الهيئة حريصة ايضا على دراسة كل ضمانات مخرجات التاهيل، بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل وضمان التاهيل والتدريب الذي يضمن تهيئة ذوي الاحتياجات الخاصة للانخراط في سوق العمل ضمن معايير الكفاءة.

واوضحت ان الهيئة تعمل بهذا الصدد مع احدى المؤسسات العالمية، بغية تاهيل ذوي الاحتياجات ووضع آلية مع القطاع الخاص لتوظيف هذه الفئة.

وزير الصحة

جاء ذلك إثر دراسة الوزير الحربي لملف التحقيق بشكل تفصيلي، واطلاعه على تقرير لجنة التحقيق الفنية، وتقرير لجنة التحقيقات الطبية العليا، وما انتهى إليه الرأي الفني من وجود إهمال وخطأ طبي، الأمر الذي رأى معه إحالة الموضوع إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية، تجاه المتسببين في ذلك الإهمال والخطأ الطبي.